إن موضوع العقود الإدارية المتعلقة بالعقار الفلاحي في التشريع الجزائري ينطوي على أهمية كبيرة تكمن في الحفاظ على الأملاك الوطنية و الذي من شأنه المساهمة بالتنمية الاقتصادية في الجزائر، و عقد الامتياز هو نظام جديد على السياسة العقارية في الجزائر المتبعة منذ الاستقلال، حيث جعله المشرع نمط جديد لاستغلال العقار الفلاحي التابع للدولة، لذا نجده خصه بمجموعة من القوانين تنظم أحكامه.

كما أن المشرع جعل من استصلاح الأراضي الصحراوي كسب من أسباب اكتساب الملكية، من أجل الزيادة في المساحة الصالحة للزراعة .

كما عزز من الدور الرقابي لهيئات الدولة الموكلة إليها مهام مراقبة استغلال العقار الفلاحي و إعطائها الحق في استرجاع الأراضي الفلاحية في حالة الإخلال بالالتزامات من طرف المستثمر من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.